

المملكة العربية السعودية

التقرير الاقتصادي الربعي

الربع الأول
2024



وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

المحتويات

01 ملخص تنفيذي

02 الفصل الأول: الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي العالمي

التضخم الاقتصادي العالمي

المخاطر الاقتصادية

03 الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي

الناتج المحلي الإجمالي

مؤشر الإنتاج الصناعي

مؤشر مديري المشتريات

التجارة الخارجية

الأسعار

العقارات

نقاط البيع والسحوبات النقدية

المالية العامة

الأداء النقدي

سوق العمل



ملخص تنفيذي

فقد بلغ إجمالي الإيرادات 1,172 مليار ريال، وبلغ إجمالي المصروفات 1,251 مليار ريال، وبعجز قدره 79 مليار ريال، وفي ظل السياسات المعززة للاستدامة المالية، لا يعتبر هذا العجز مقلقاً مع توجه الدولة لزيادة الإنفاق على المشروعات التنموية الكبرى.

ومن حيث أداء المؤشرات النقدية، ارتفع إجمالي عرض النقود (ن3) على أساس سنوي في الربع الأول لعام 2024م مدعوماً بنمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي، مما أدى إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب بينما استمر انخفاض مساهمة الودائع الزمنية والادخارية للربع الثاني على التوالي بعد ارتفاع استمر منذ النصف الثاني من عام 2022م.

وبالرغم من تأثر معظم الأنشطة الاقتصادية بمعدلات الفائدة المرتفعة إلا أن إجمالي الائتمان المصرفي مازال عند مستويات مرتفعة، حيث استحوذت قروض الأفراد والأنشطة العقارية على النصيب الأكبر من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف.

شهد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات انخفاضاً ليصل إلى 56.5 نقطة بنهاية الربع الأول عام 2024م، ليصبح أقل من متوسطه على المدى الطويل والبالغ 56.9 نقطة خلال الربع الأول 2022 حتى الربع الثالث 2023م، وعلى الرغم من ذلك ظل المؤشر في منطقة التوسع كما شهد سوق العمل تحسناً ملحوظاً مع اقتراب معدل البطالة للسعوديين في الربع الأول من عام 2024م من مستهدف رؤية 2030 البالغ 7%. ومع النمو الذي يشهده الاقتصاد، ارتفع معدل التوظيف وتراجع معدل البطالة بين السعوديين في الربع الأول من عام 2024م إلى 7.6%، مقارنة بـ 8.7% في الربع المماثل من العام 2023م. ويعزى هذا التحسن إلى زيادة حجم سوق العمل الإجمالي والطلب على العمالة، وسياسات التوظيف الناجحة، وتمكين المرأة، واستمرار الدولة في تنفيذ المشروعات الكبرى.

التجارة الخارجية، ما زالت المملكة مستمرة بتحقيق فائض في ميزانها التجاري خلال السنوات الماضية، إلا أن هذا الفائض شهد انخفاضاً ملحوظاً في الربع الأول من عام 2024م، حيث انخفض بنسبة 24.8% ليصل إلى 90.6 مليار ريال، مقارنة بـ 120.5 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق. ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 5.7% لتصل إلى 291.7 مليار ريال، مقابل ارتفاع الواردات بنسبة أكبر بلغت 6.4% لتصل إلى 201.1 مليار ريال. ويؤثر تراجع الكميات المنتجة والمصدرة من النفط تحديداً على بعض الأنشطة الاقتصادية ومنها الإنتاج الصناعي، فمع بداية عام 2024م، شهد متوسط الرقم القياسي للإنتاج الصناعي تراجعاً بنسبة 8.4% في الربع الأول من العام على أساس سنوي نتيجة لانخفاض تلك الكميات، بينما أظهر نشاط الصناعات التحويلية أداءً إيجابياً مرتفعاً بنسبة 0.6% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

على الرغم من أسعار الفائدة المرتفعة في عام 2024م، إلا أن أداء الاقتصاد العالمي حافظ على مرونته ومسار نموه، وذلك بفضل سياسات التحفيز المالي المستمرة منذ جائحة كوفيد ونشاط أسواق العمل. ومن المتوقع أن يظل معدل النمو العالمي في حدود 3.2% خلال السنوات القادمة، غير أن هذا النمو تواجهه تحديات مثل ارتفاع تكاليف الاقتراض، والمخاطر الجيوسياسية، وكذلك المستويات المرتفعة للتضخم في الكثير من البلدان، مما يستدعي تعزيز جهود التعاون الدولي لمواجهة التحديات.

يتجه **التضخم العام** تدريجياً نحو المستويات المستهدفة في العديد من الاقتصادات، ويرجع ذلك إلى تركيز السياسة النقدية على تحقيق مستهدفات التضخم وضبط أوضاع المالية العامة، الفوارق بين الاقتصادات المتقدمة والنامية تظهر في اتجاهات التضخم، حيث يساهم التأثير المتباين لعوامل مثل تلاشي آثار الصدمات السابقة في مدى انخفاض معدلات التضخم. ساعد النمو المستدام في التوظيف والدخل في تعزيز الاقتصادات، مما يظهر القوة الكامنة في أسواق العمل. كما ساهمت السياسات المالية التوسعية في أعقاب جائحة كوفيد-19 في دعم الطلب الكلي وتخفيف آثار التشديد النقدي.

وعلى الرغم من سلسلة الصدمات الكبيرة، تظل توقعات التضخم على المدى الطويل مستقرة، ولا تزال أسواق العمل متشددة. لكن يختلف تأثير هذه العوامل على تقليل التضخم الأساسي عبر الاقتصادات الكبرى، مع دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير والطويل. وأخيراً، يظل التعاون الدولي ضرورياً لمواجهة تحديات التضخم وتغير المناخ، ومن المتوقع أن يشهد النمو تحسناً طفيفاً في الاقتصادات المتقدمة، بينما يتوقع أن يظل النمو مستقرًا في الأسواق الناشئة والنامية.

وأما فيما يخص اقتصاد المملكة، **سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** انخفاضاً بمعدل 1.7% في الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي، وذلك بسبب تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 11.2%، بالمقابل سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 3.4% نتيجة للآداء القوي للقطاع الخاص غير النفطي. بالإضافة نمت الأنشطة الحكومية بنسبة 2.0% في نفس الربع.

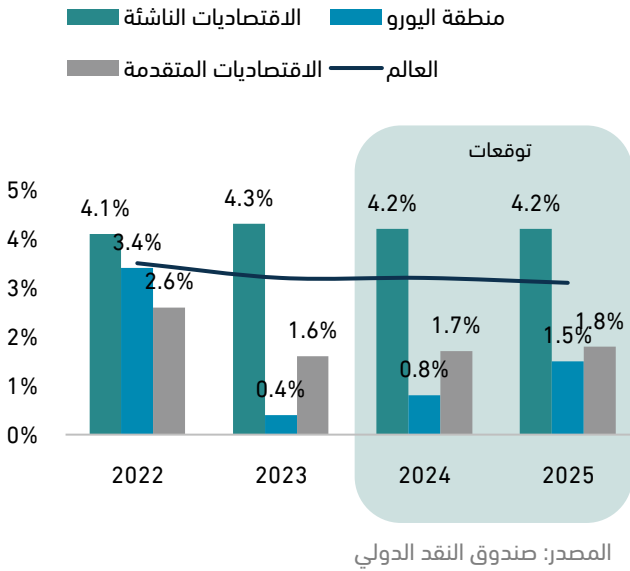
ومع استمرار السياسات المالية الهادفة لتحقيق رؤية 2030 الطموحة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 4.4% على أساس سنوي لتبلغ 293.4 مليار ريال في الربع الأول من عام 2024م، وفي المقابل ارتفعت المصروفات العامة للدولة بنسبة 7.7% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ 305.8 مليار ريال، وبالتالي سجلت الميزانية العامة عجزاً مالياً قدره 12.4 مليار ريال، وحسب بيان الميزانية العامة للدولة - لعام 2024م،



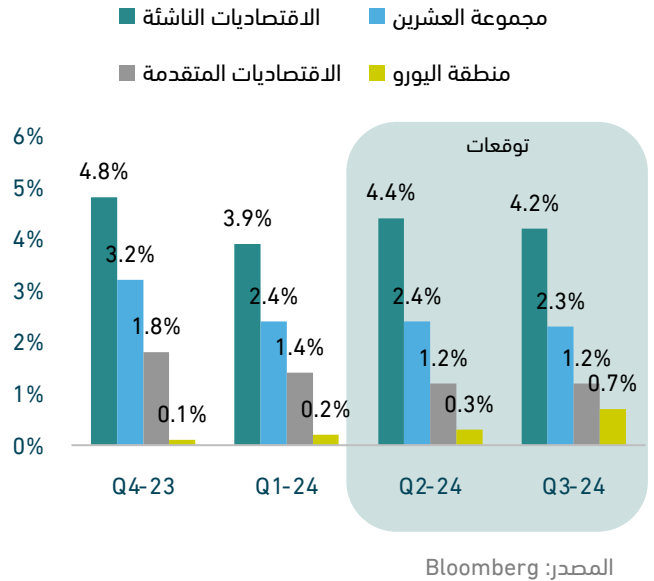
الفصل الأول الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي العالمي: نمو مستدام وتوظيف قوي يتحدى ارتفاع الفائدة وتفاوت الديون

الشكل (2): معدل نمو الاقتصاد العالمي السنوي (نسبة مئوية)



الشكل (1): معدل نمو الاقتصاد العالمي الربعي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



من المتوقع أن يظل النمو العالمي ثابتًا حول 3.2% في عام 2023م، مع توقعات مشابهة لعامي 2024م و2025م، ولكن هذا النمو يتأثر بعوامل مثل ارتفاع تكاليف الاقتراض وتراجع الدعم المالي، وتداعيات جائحة كوفيد-19، والتوترات الجيوسياسية، وضعف الإنتاجية، وزيادة التقاطب الاقتصادي، وبالتالي تواجه الآفاق الاقتصادية العالمية مخاطر من التوترات الجيوسياسية، وتفاوت سرعات تراجع التضخم بين الاقتمادات الكبرى، وارتفاع مستويات الديون الحكومية. وبالرغم من ذلك، قد تؤدي مرونة السياسة المالية وتحسن الإنتاجية في دعم النشاط الاقتصادي والتغلب على تلك التحديات. ويظل التعاون الدولي ضروريًا للتصدي لتحديات التقاطب الاقتصادي. ويتوقع أن يشهد النمو تحسنًا طفيفًا في الاقتمادات المتقدمة في السنوات المقبلة. وقد يشهد النمو ارتفاعًا مؤقتًا في المملكة المتحدة واليابان، بينما يبقى النمو متباطئًا في منطقة اليورو. وفي الأسواق الناشئة والنامية، يتوقع أن يظل النمو مستقرًا، مع بعض التباينات الإقليمية في معدلات النمو وتحسن تدريجي في البلدان ذات الدخل المنخفض.

أظهر الاقتصاد العالمي مستوى ملحوظًا من المرونة في الربع الأول من عام 2024م بالرغم من الضغوط الانكماشية. فعلى الرغم من التحديات التي يفرضها ارتفاع أسعار الفائدة من البنوك المركزية بهدف مواجهة الضغوط التضخمية، تمكن النشاط الاقتصادي من الحفاظ على مسار ثابت للنمو، مدعومًا بتطورات العرض والطلب المواتية خاصة في الاقتمادات الرئيسية في جميع أنحاء العالم.

وكان النمو المستدام في توظيف العاملين والدخل أحد المحركات الرئيسية وراء هذه القدرة على الصمود، وهو ما وفر أساسًا مثيرًا للتوسع الاقتصادي. فعلى الرغم من تشديد موقف السياسة النقدية الذي اعتمد من البنوك المركزية لكبح جماح التضخم، ظلت مستويات التوظيف قوية، مما يعكس القوة الكامنة في أسواق العمل في العديد من المناطق. وكانت هذه المرونة في سوق العمل مدعومة بعوامل مثل الطلب الاستهلاكي القوي، الذي استمر في دفع النشاط الاقتصادي.

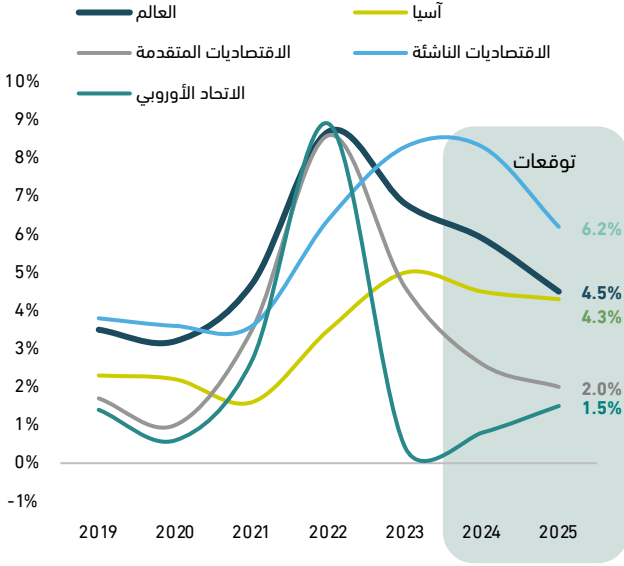
علاوة على ذلك، لعبت السياسات المالية التوسعية التي تم تنفيذها استجابةً لجائحة كوفيد-19 دورًا حاسمًا في دعم الطلب الكلي وتخفيف التأثير السلبي لتشديد الظروف النقدية. وقامت الحكومات في مختلف أنحاء العالم بنشر مستويات غير مسبقة من التحفيز المالي، وتوجيه الأموال إلى قطاعات مختلفة من الاقتصاد لتحفيز النمو وتخفيف آثار الانكماش الناجم عن الجائحة. وفي حين ساعدت هذه التدابير في الحفاظ على النشاط الاقتصادي على المدى القصير، بدأت المخاوف في الظهور بشأن استدامتها على المدى الطويل، لا سيما في ضوء تصاعد مستويات الدين الحكومي.



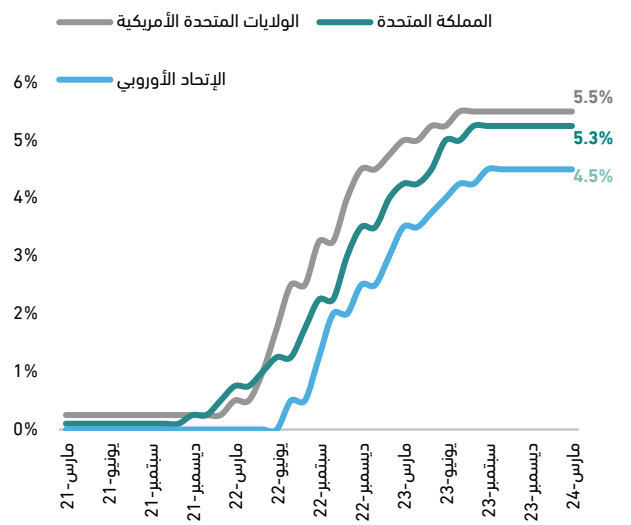
التضخم العالمي: تباين التضخم يؤثر على طبيعة التعافي الاقتصادي

الشكل (3): معدلات السياسة الاقتصادية (نسبة مئوية)

الشكل (4): معدلات التضخم العام (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: صندوق النقد الدولي



المصدر: Bloomberg

علاوةً على ذلك، شهد الاقتصاد العالمي تبايناً في اتجاهات التضخم بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. حيث ظلت الضغوط التضخمية مرتفعة في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وإن كانت تُظهر بعض علامات الاعتدال. وتسلب هذه الفوارق الضوء على الطبيعة غير المتكافئة لتعافي الاقتصادي العالمي والتحديات التي يواجهها صُناع السياسات في التعامل مع ديناميكيات التضخم المتباينة.

يتجه التضخم العام تدريجيًا نحو المستويات المستهدفة في العديد من الاقتصادات، مما يمثل معلماً هاماً في المشهد الاقتصادي العالمي. ويعود اعتدال الضغوط التضخمية إلى حد كبير إلى مجموعة من العوامل في جانب العرض، بما في ذلك حل اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن الجائحة، بالإضافة إلى التوسع بشكل أكبر من المتوقع في القوى العاملة.

كما انخفض التضخم الأساسي أيضًا بسبب تلاشي آثار الصدمات السابقة على التضخم العام وتخفيف ضغوط سوق العمل. وقد ساهمت الآثار العابرة الناجمة عن صدمات الأسعار النسبية السابقة، مثل تلك التي أثرت على أسعار الطاقة وتحولات العرض في مختلف الصناعات، في تعديلات الأسعار والتكلفة عبر مختلف القطاعات من خلال مدخلات سلسلة التوريد والطلب على الأجور. وتمثل توقعات التضخم على المدى القصير قناة عبور حاسمة تؤثر على تحديد الأجور والأسعار، وقد اتجهت أيضًا نحو الانخفاض لتقترب من المستويات المستهدفة في الاقتصادات المتقدمة وكذلك الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ومع ذلك، أظهرت مقاييس توقعات التضخم المستندة إلى الأسواق المالية في الولايات المتحدة مؤخرًا علامات على احتمال عودة الارتفاع في مؤشرات التضخم.

وبينما تسير البنوك المركزية على الطريق نحو "الهبوط الناعم"، يظل التركيز المباشر على تحقيق مستهدفات التضخم، وتخفيف السياسة النقدية. وفي الوقت نفسه، هناك ما يبرر تجديد الجهود الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط من أجل إعادة بناء الحيز المالي وضمان القدرة على تحمل الديون. وتشكل الاستجابات السياسية المصممة خصيصًا لمواجهة مخاطر التضخم، إلى جانب الإصلاحات المكثفة المعززة للعرض، ضرورة أساسية لتعزيز النمو، وخفض التضخم، وتحقيق مستويات دخل أعلى في فترة زمنية أقل. وسيكون التعاون المتعدد الأطراف حاسمًا في إدارة التكاليف والمخاطر المرتبطة بالتحديات العالمية المستمرة.



على الرغم من سلسلة الصدمات الكبيرة، ظلت توقعات التضخم على المدى الطويل مستقرة، مع إجراءات البنوك المركزية الحاسمة والتي تحمي مصداقية السياسة النقدية الخاصة بها. ولا تزال أسواق العمل، وخاصة في الولايات المتحدة، متشددة، لكن المؤشرات الأخيرة تشير إلى تراجع في العديد من الاقتصادات. وقد تم احتواء نمو الأجور الاسمي بشكل عام في الاقتصادات المتقدمة، مما أدى إلى اعتدال الأجور الحقيقية، التي أصبحت الآن إما قريبة من مستويات ما قبل الجائحة أو أقل قليلاً منها. ولم يتم ملاحظة تقلبات الأجور والأسعار على نطاق واسع. كما ارتفعت الأجور عند الطرف الأدنى من التوزيع بشكل أسرع من المتوسط منذ بداية الجائحة، مما أدى إلى تضيق فجوة الأجور.

ويختلف تأثير هذه العوامل على الحد من التضخم الأساسي عبر الاقتصادات الكبرى. وقد لعب التلاشي السريع للتأثيرات المؤقتة الناجمة عن تحركات الأسعار السابقة، وخاصة صدمات أسعار الطاقة، دوراً كبيراً في الحد من التضخم الأساسي في منطقة اليورو والمملكة المتحدة مقارنة بالولايات المتحدة، حيث يستمر ضيق سوق العمل وظروف الاقتصاد الكلي القوية في الولايات المتحدة، متأثرة بالحوافز المالية السابقة والاستهلاك الخاص القوي، في فرض ضغوط تصاعدية على التضخم الأساسي. على العكس من ذلك، قد يفسر ضيق سوق العمل الذي سبق الجائحة جزئياً سبب ارتفاع التضخم في المملكة المتحدة مقارنة بالولايات المتحدة أو منطقة اليورو بعد ظهور الجائحة. ونتيجة لذلك، تظهر التقديرات وجود فجوة إيجابية في الناتج بالنسبة للولايات المتحدة في عام 2023م، بنسبة 0.7%، في حين تظهر منطقة اليورو والمملكة المتحدة فجوات إنتاج سلبية بنسبة -0.3%.

مخاطر الاقتصاد العالمي

مخاطر سعودية

مخاطر سلبية

- 1. تصاعد الصراعات الإقليمية:** تشكل الصراعات الجارية تهديدات للنمو العالمي من خلال التسبب في صدمات في الإمدادات وزيادة تكاليف الغذاء والطاقة والنقل. ويمكن أن تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى زيادة تعطيل التدفقات عبر الحدود، مما يؤثر على معنويات الأعمال والمستهلكين، ولا سيما التأثير على البلدان ذات الدخل المنخفض.
- 2. استمرار التضخم والضغط المالية:** قد يؤدي تباطؤ انخفاض التضخم الأساسي إلى زيادة أسعار الفائدة وانخفاض أسعار الأصول، مما قد يؤدي إلى حالات التخلف عن السداد في مختلف القطاعات وتشديد الأوضاع المالية العالمية.
- 3. التباطؤ الاقتصادي في الصين:** بدون إعادة هيكلة شاملة لقطاع العقارات المضطرب في الصين، قد يحدث انخفاض في الاستثمار العقاري وضعف إنفاق الأسر، مما يؤثر سلباً على النمو العالمي.
- 4. ارتفاع الديون السيادية:** يُمكن أن يؤدي الإفراط في تقليص العجز المالي أو ضعف خطط ضبط المالية العامة أو انعدام الثقة في الحكومات إلى تباطؤ النمو أو ردود فعل سلبية في السوق، مما قد يُفاقم أزمة الديون ويزيد من مخاطرها، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل.
- 5. تباطؤ وتيرة الإصلاح:** انخفاض الثقة في الحكومات والمؤسسات يمكن أن يعيق الإصلاحات الهيكلية، ويعوق التقدم التكنولوجي، ويؤدي إلى تفاقم الاضطرابات الاجتماعية، مما يحد من إمكانات النمو.



جدول (1): مؤشرات مختارة لدول مجموعة العشرين

مؤشر مديري المشتريات (نقطة) مارس 2024م	مؤشر الإنتاج (%) مارس 2024م	أسعار الفائدة الرسمية (%) مارس 2024م	معدل التضخم (%) مارس 2024م	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) الربع الأول 2024م	دول مجموعة العشرين
-	-21.4	80	287.9	-5.1	الأرجنتين
47.3	0.5	4.4	3.5	1.1	أستراليا
53.6	-2.8	10.8	3.9	2.5	البرازيل
49.7	-	5	2.9	1.7	كندا
51.1	5.6	3.5	0.1	5.3	الصين
46.1	-1.2	4.5	2.4	0.4	الاتحاد الأوروبي
46.2	0.7	4.5	2.3	1.3	فرنسا
41.9	-4.3	4.5	2.2	-0.9	ألمانيا
59.1	5.4	6.5	4.9	7.8	الهند
54.2	-	6	3.1	5.1	إندونيسيا
50.4	-3.2	4.5	1.2	0.7	إيطاليا
48.2	-6.2	-0.1	2.7	-0.7	اليابان
57.2	-8.8	6	1.65	-1.8	السعودية
52.2	-3.0	11	4.4	1.6	المكسيك
55.7	4.0	16	7.7	5.4	روسيا
50.8	-6.5	8.3	5.3	0.4	جنوب إفريقيا
49.8	1.0	3.5	3.1	3.3	كوريا الجنوبية
50.0	4.6	50	68.5	5.7	تركيا
51.9	-0.3	5.5	3.5	2.9	الولايات المتحدة
50.3	0.5	5.3	3.2	0.3	المملكة المتحدة

المصدر: Bloomberg، 2024م

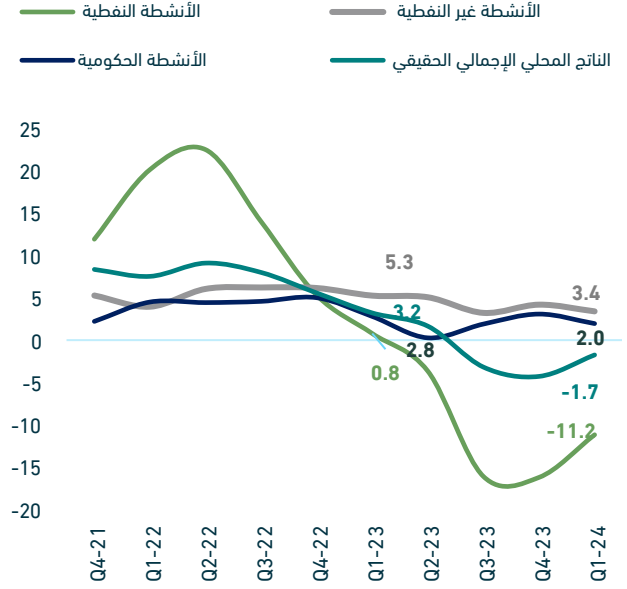




الفصل الثاني الاقتصاد السعودي

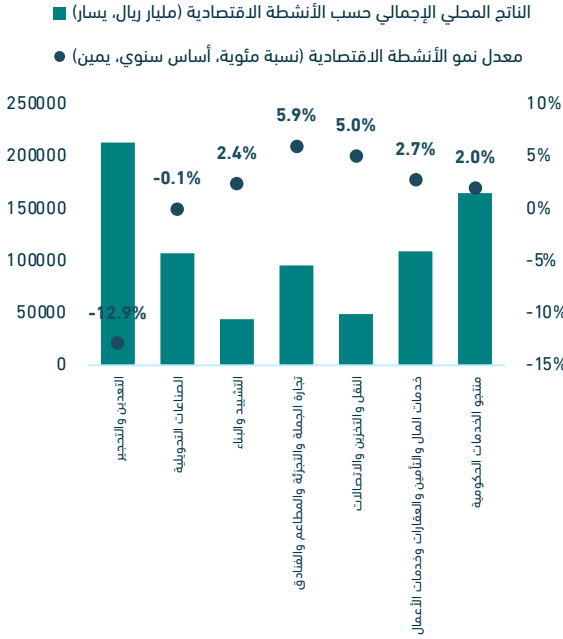
الناتج المحلي الإجمالي: قطاع غير نفطي أكثر مرونة ونمو في مواجهة التحديات العالمية

الشكل (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (6): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الربع الأول 2024



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

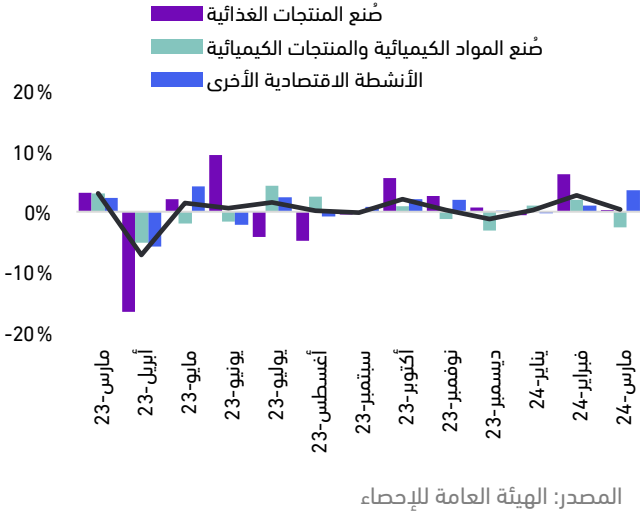
وبحسب نوع النشاط الاقتصادي، سجل "التعدين والتعجير" أعلى معدل مساهمة بـ 24.5% من الناتج المحلي على الرغم من تراجع نموه بنسبة 12.9% خلال الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي، لتبلغ قيمته 212.4 مليار ريال. وسجلت "الأنشطة الحكومية" ثاني أكبر مساهمة بـ 18.9% من الناتج المحلي ونموًا سنويًا بلغ 2.0% خلال الربع الأول، وقد بلغت قيمته 164.2 مليار ريال. في حين سجل ثالث أكبر نشاط "خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال" مساهمة بلغت 12.6% من الناتج المحلي، بنمو بلغ 2.7% خلال الربع الأول على أساس سنوي لتبلغ قيمته 109.0 مليار ريال.

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضًا بنسبة 1.7% في الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي، وذلك بسبب انخفاض الأنشطة النفطية بنسبة 11.2% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وخفض إنتاج النفط الطوعي ليصل إلى تسعة ملايين برميل يوميًا، وهو ما يقل كثيرًا عن طاقتها البالغة حوالي 12 مليون برميل يوميًا. وفي المقابل نمت الأنشطة غير النفطية بمعدل 3.4% على أساس سنوي، ونمت الأنشطة الحكومية بمعدل 2.0%.

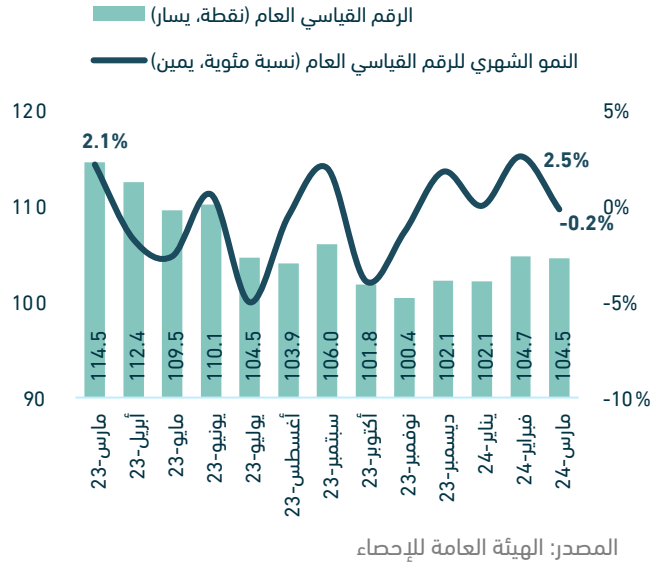


الإنتاج الصناعي: تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2024م

الشكل (8): النمو الشهري للرقم القياسي للصناعات التحويلية (نسبة مئوية، أساس سنوي)



الشكل (7): النمو الشهري للرقم القياسي للإنتاج الصناعي



وارتفع مؤشر نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء بنسبة 7.3% على أساس سنوي، وكذلك ارتفع مؤشر نشاط إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها بنسبة 6.2% على أساس سنوي، ولكن نظرًا لتدني وزن النشاطين لم يكن لهما التأثير الكبير على المؤشر العام.

تراجع متوسط مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2024م بنسبة 8.4% على أساس سنوي، متأثرًا بانخفاض إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 14.1% على أساس سنوي، وفي ظل تراجع الصادرات النفطية.

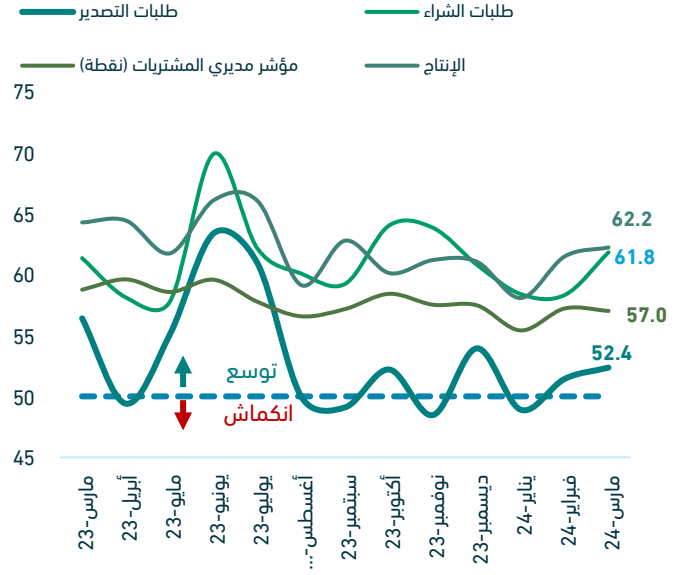
فيما أظهرت بيانات نشاط الصناعات التحويلية خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 0.6% وربيعيًا بنسبة 1.5%

يعزى الأداء الإيجابي لنشاط الصناعات التحويلية إلى ارتفاع صناعة الأنشطة الاقتصادية الأخرى بنسبة 7.5% في الربع الأول 2024م، ونشاط صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى بنسبة 1.8%، ونشاط صناعة الفلزات القاعدية بنسبة 4.7% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، على الرغم من انخفاض إنتاج صناعة المنتجات الغذائية بنسبة 3.7% وكذلك صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية بنسبة 4.5% على أساس سنوي.



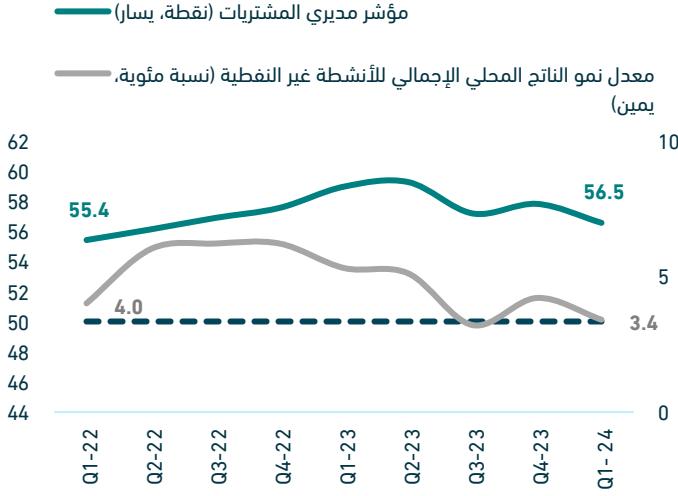
مؤشر مديري المشتريات: توسع بالنشاط والأعمال في الربع الأول 2024

الشكل (9): الأداء الشهري لمؤشر مديري المشتريات (نقطة)



المصدر: S&P Global

الشكل (10): المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات ومعدل نمو الأنشطة غير النفطية



المصدر: S&P Global، الهيئة العامة لإحصاء

فيما ارتفعت مستويات التوظيف خلال شهر مارس من عام 2024م بوتيرة معتدلة مقارنة لنفس الشهر من العام السابق، ونلاحظ أن الزيادة في أعداد الموظفين هي نتيجة للجهود المبذولة من قبل الشركات لتقليل أعباء العمل وتوسيع أعمالها في أسواق جديدة.

أما من ناحية الثقة في النشاط الاقتصادي، فقد حافظت شركات القطاع الخاص غير النفطي على توقعات إيجابية لنشاط الأعمال المستقبلي خلال شهر مارس من عام 2024م، حيث وصل أعلى مستوياته منذ نوفمبر من عام 2023م.

وقد احتلت المملكة المركز الثاني بين دول مجموعة العشرين بعد الهند كأعلى أداء لمؤشر مديري المشتريات في شهر مارس 2024م، مدعومًا بالأداء الإيجابي للقطاع الخاص غير النفطي، والطلب المحلي القوي. وقد كان أداء أغلب دول المجموعة متراجعًا خلال الشهر نتيجة لضعف الطلب العالمي، وارتفاع تكاليف التمويل وفائض المخزون في بعض القطاعات، وتأثير سياسة التشديد النقدي رغم تخفيفها في الآونة الأخيرة.

سجل مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي 56.5 نقطة في الربع الأول 2024م، ليصبح أقل من متوسطه على المدى الطويل (الربع الأول 2022 حتى الربع الثالث 2023م) والبالغ 57.4 نقطة، ولكن على الرغم من ذلك، ظل المؤشر في منطقة التوسع.

ارتفع الإنتاج خلال شهر مارس 2024م مقارنة بشهر فبراير 2024م، وذلك بسبب التدفق المستمر للأعمال الجديدة، بينما كان قطاع الصناعة الأكثر توسعًا في الإنتاج، وخاصة في ظل ارتفاع الطلبات الجديدة ودخول عملاء جدد، بالإضافة لعامل التسويق الجيد، وزيادة حركة الشراء مع دخول شهر رمضان المبارك لعام 1445هـ.

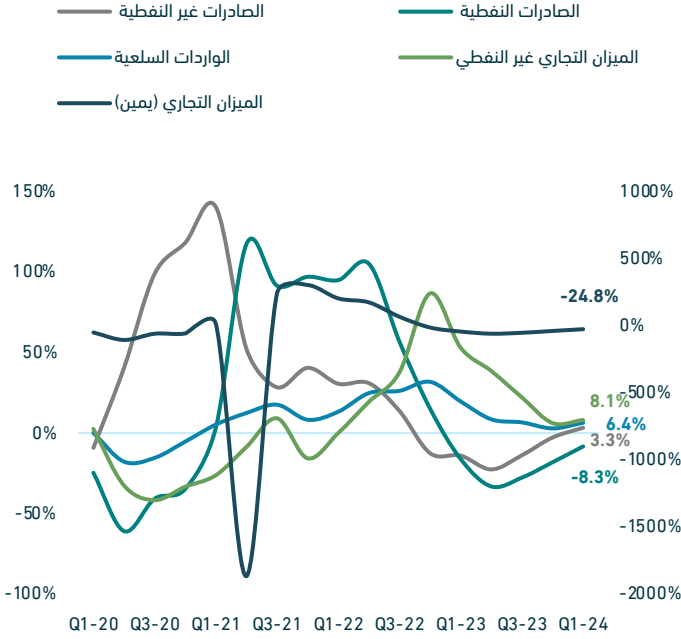
ويلاحظ استمرار تحسن طلبات التصدير في نهاية الربع الأول 2024م، بعدما كانت تلك الطلبات في منطقة الانكماش في يناير 2024م، إلا أن هذا التحسن كان متواضعًا.

وبخصوص المشتريات، فقد ارتفع معدل نمو طلبات الشراء لشركات القطاع الخاص غير النفطي من مستلزمات الإنتاج مدفوعًا بارتفاع طلبات العملاء وعدم كفاية مستويات المخزون.



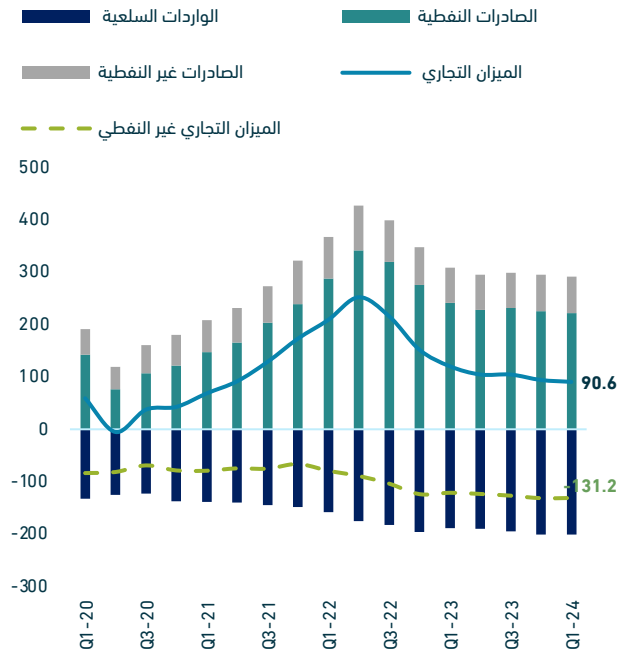
التجارة الخارجية: تراجع فائض الميزان التجاري في الربع الأول 2024

الشكل (12): معدل نمو الصادرات والواردات والتبادل التجاري (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (11): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري (مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كما بلغت حصة إعادة التصدير من إجمالي الصادرات غير النفطية 29.6%، وذلك بقيمة بلغت 20.7 مليار ريال. وتراجعت الصادرات النفطية بنسبة 8.3% خلال الربع الأول من عام 2024م، لتصل قيمتها إلى 221.9 مليار ريال، وهو ما يمثل 76.1% من إجمالي الصادرات.

فيما احتلت "منتجات الصناعات الكيماوية" المرتبة الأولى في صادرات المملكة غير النفطية خلال الربع الأول من عام 2024م، بقيمة 17.5 مليار ريال (25.1% من إجمالي الصادرات غير النفطية) على الرغم من تراجعها بنسبة 18.3% على أساس سنوي، بينما تراجعت صادرات "اللداين والمطاط ومصنوعاتهما" بنسبة 0.6% إلى 15.9 مليار ريال (22.8% من الإجمالي)، مقابل ارتفاع صادرات "الآلات والأجهزة الآلية" بنسبة 77.9% إلى 9.8 مليار ريال (14% من الإجمالي).

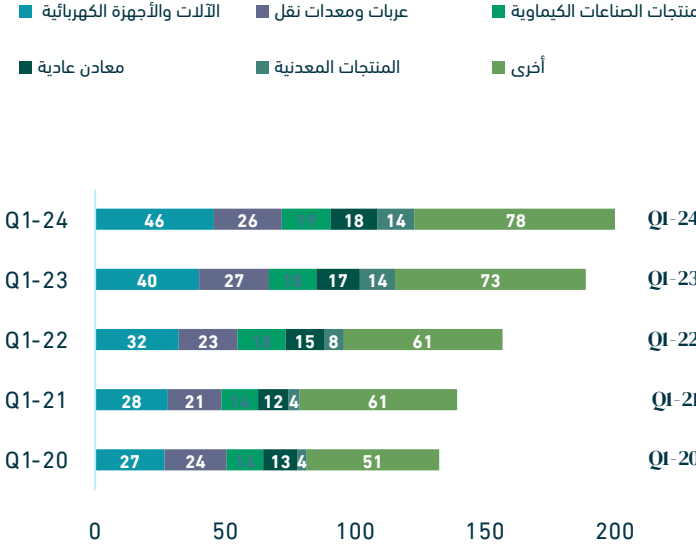
على الرغم من الظروف العالمية الصعبة التي شهدتها السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك جائحة كورونا وارتفاع أسعار الفائدة والتضخم، وأصلت المملكة العربية السعودية تسجيل فائض في ميزانها التجاري. ومع ذلك، شهد الربع الأول من عام 2024م انخفاضاً في هذا الفائض بنسبة 24.8% ليصل إلى 90.6 مليار ريال، مقارنة بـ 120.5 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 5.7% لتصل إلى 291.7 مليار ريال، مقابل ارتفاع الواردات بنسبة أكبر بلغت 6.4% لتصل إلى 201.1 مليار ريال. وقد انخفضت الصادرات النفطية بنسبة 8.3% لتسجل 221.9 مليار ريال مقارنة بـ 241.9 مليار ريال، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط بنسبة 2.1%.

شهد الميزان التجاري غير النفطي اتساعاً في عجزه خلال الربع الأول من عام 2024م، ليصل إلى 131.2 مليار ريال، وذلك بارتفاع نسبته 8.1% عن نفس الفترة من العام الماضي، عندما كان العجز 121.4 مليار ريال. ويعود هذا الاتساع إلى ارتفاع الواردات بنسبة 6.4%، بينما ارتفعت الصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير) بنسبة 3.3% فقط، لتصل إلى 69.8 مليار ريال.



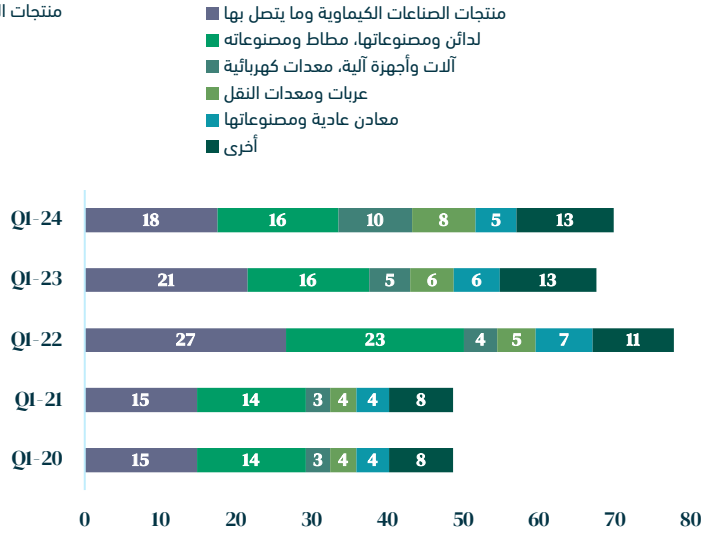
التجارة الخارجية: الإمارات أكبر الشركاء التجاريين لصادرات المملكة غير النفطية

الشكل (14): الواردات حسب أهم الأقسام (مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (13): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام (مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أما "منتجات الصناعات الكيماوية" فقد حلت في المرتبة الثالثة، مسجلة نموًا بنسبة 2%، لتشكل 9.3% من إجمالي الواردات.

ظلت الصين في صدارة الدول المصدرة للمملكة خلال الربع الأول من عام 2024م، حيث بلغت قيمة الواردات منها 41.9 مليار ريال، مسجلة نموًا بنسبة 5%. وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية حيث بلغت الواردات منها 16.2 مليار ريال، لكن الواردات منها شهدت تراجعًا بنسبة 8.1% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. واحتلت الإمارات المرتبة الثالثة بصادرات للمملكة بلغت 13.6 مليار ريال، محققة نموًا بنسبة 9.8%. وتتنوع السلع المستوردة من هذه الدول، حيث كانت "الآلات والأجهزة الآلية" هي الفئة الرئيسية من الواردات من كل من الصين والولايات المتحدة، بينما كانت "الأحجار الكريمة" هي الفئة الأكثر استيرادًا من الإمارات.

ارتفعت واردات السلع الرأسمالية والوسيطة بنسبة 11.2%. حيث شكلت هذه الفئة من الواردات 64.4% من إجمالي السلع الواردات خلال هذه الفترة. بينما مثلت واردات السلع الاستهلاكية النهائية 35.4% من إجمالي الواردات. ويشير ارتفاع واردات السلع الرأسمالية والوسيطة إلى زيادة الطلب على المعدات والمواد اللازمة للتشييد والبناء، مما يدل على نشاط حركة المشاريع الكبرى في المملكة. بينما تمثل واردات السلع الاستهلاكية النهائية احتياجات الأفراد من السلع والمنتجات.

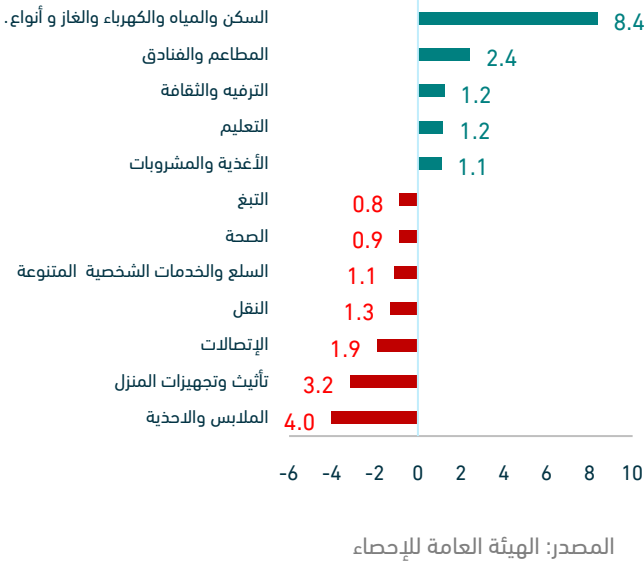
كانت الإمارات على رأس قائمة متلقي الصادرات السعودية غير النفطية خلال الربع الأول من عام 2024م، حيث وصلت قيمة الصادرات إليها إلى 15.9 مليار ريال، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 20.3% عن نفس الفترة من العام السابق. شكلت هذه الصادرات 22.8% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال تلك الفترة. وتصدرت منتجات "الآلات والأجهزة الإلكترونية" و"عربات ومعدات النقل" قائمة السلع الأكثر تصديرًا إلى الإمارات، حيث مثلت هاتان الفئتان 64.6% من إجمالي الصادرات غير النفطية، شاملة إعادة التصدير. وجاءت الصين في المرتبة الثانية بين أكبر مستوردي الصادرات السعودية غير النفطية خلال الربع الأول من عام 2024م، حيث بلغت قيمة الصادرات إليها 5.5 مليار ريال، بينما احتلت الهند المرتبة الثالثة بقيمة واردات غير نفطية من المملكة بلغت 5 مليار ريال. وتراجعت الصادرات إلى كل من الصين والهند خلال هذه الفترة، حيث انخفضت الصادرات إلى الصين بنسبة 15%، بسبب ارتفاع اعتماد الصين على الصناعة البتروكيماوية المحلية وتقليل اعتمادها على الواردات السعودية، بينما انخفضت الصادرات إلى الهند بنسبة 22.4%. وكانت "اللدائن ومصنوعاتها" أكثر المنتجات المصدرة إلى الصين، بينما كانت "منتجات الصناعات الكيماوية" هي الفئة الأكثر تصديرًا إلى الهند.

أما الواردات فقد شهدت نموًا ملحوظًا بلغ 6.4% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024م، وبلغت 201.1 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة واردات "آلات وأجهزة آلية وما يشابهها" بنسبة 13.8%، لتمثل 22.7% من إجمالي الواردات. وجاءت "عربات ومعدات النقل" في المرتبة الثانية من حيث الواردات، ومثلت 13% من إجمالي الواردات، لكنها شهدت تراجعًا بنسبة 2.3% مقارنة بالربع الأول من عام 2023م.

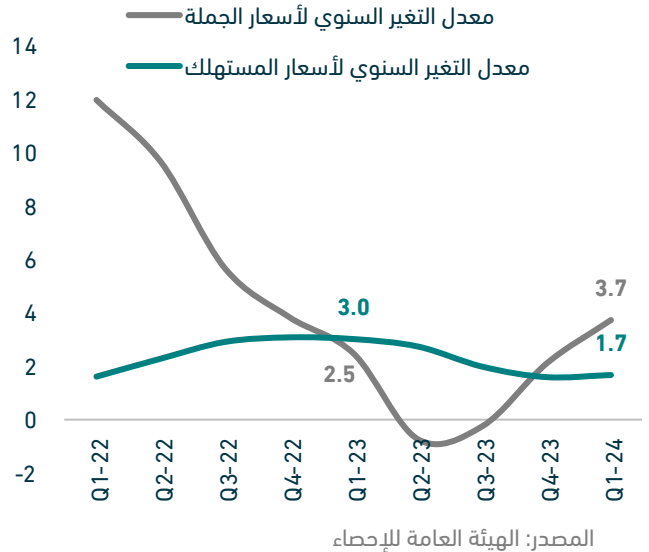


الأسعار: استمرار تباطؤ معدل التضخم في الربع الأول 2024م

الشكل (16): معدل التغير السنوي في أقسام سلة المستهلك للربع الأول من عام 2024م (نسبة مئوية)



الشكل (15): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة (نسبة مئوية)



وبلغ مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة 155.1 نقطة خلال الربع الأول من عام 2024م، حيث ارتفع بنسبة 3.7% على أساس سنوي، ويعزى الارتفاع في المؤشر إلى ارتفاع مجموعة "منتجات السلع الأخرى القابلة للنقل" ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية المكررة بنسبة 12.0% وارتفاع أسعار المواد الكيميائية الأساسية بنسبة 23.5%. كما سجل باب "المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات" ارتفاعاً بنسبة 2.3% على أساس سنوي، في حين انخفضت أسعار قسم "منتجات الخامات والمعادن" "المنتجات المعدنية والآلات والمعدات" و "منتجات الزراعة وصيد الأسماك"، بنسبة 1.9%، 0.5%، و0.3% على التوالي على أساس سنوي.

على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم عالمياً نتيجة للتوترات الجيوسياسية، وما نتج عنه من اضطرابات لسلاسل الإمداد، بقيت معدلات التضخم في المملكة عند مستويات منخفضة، وذلك نتيجة السياسات المالية والنقدية التي تتخذها المملكة والتي تضمنت رفع مستويات الدعم الاجتماعي وتعزيز المخزون الاستراتيجي للأمن الغذائي وكذلك استمرار تثبيت سقف أسعار البنزين. وقد ساهم كل ذلك في تحسن الاستهلاك المحلي الخاص رغم ارتفاع أسعار الفائدة.

سجل متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 110.5 نقطة في الربع الأول من عام 2024م، حيث ارتفع بنسبة 1.7% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع مجموعة "السكن وتواضعه" كأعلى بنود المؤشر ارتفاعاً، نظراً لأهميتها النسبية التي تشكل 25.5% من مكونات المؤشر إذ بلغت نسبة ارتفاعها 8.4% على أساس سنوي و3.1% على أساس ربعي. ويعزى الارتفاع في قسم السكن إلى ارتفاع أسعار الإيجارات خاصة في مدينتي جدة والرياض، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار العقار بشكل عام واستمرار الطلب المتزايد على المساكن، بالإضافة إلى عوامل أخرى ومنها ارتفاع أسعار الديزل في شهر يناير 2024م، والذي أثر على بعض القطاعات ومنها قطاع البناء والتشييد حيث يتم نقل مواد البناء بواسطة الشاحنات التي تعتمد على الديزل كمصدر للوقود.

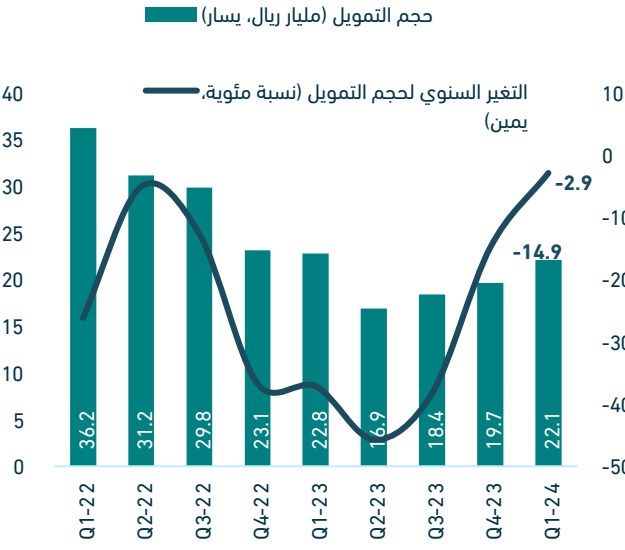
كما ساهمت بعض الفئات الأخرى في ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، حيث سجل قسم "المطاعم والفنادق"، "الترفيه والثقافة"، "التعليم"، "الأغذية والمشروبات"، ارتفاعاً بـ 2.4%، 1.2%، 1.2%، 1.1%، على التوالي. في حين انخفض كلاً من قسم "الملابس والأحذية"، "تأثيث وتجهيزات المنزل"، "الاتصالات" وقسم "النقل" بنسبة 4.0%، 3.2%، 1.9%، و1.3% على التوالي.



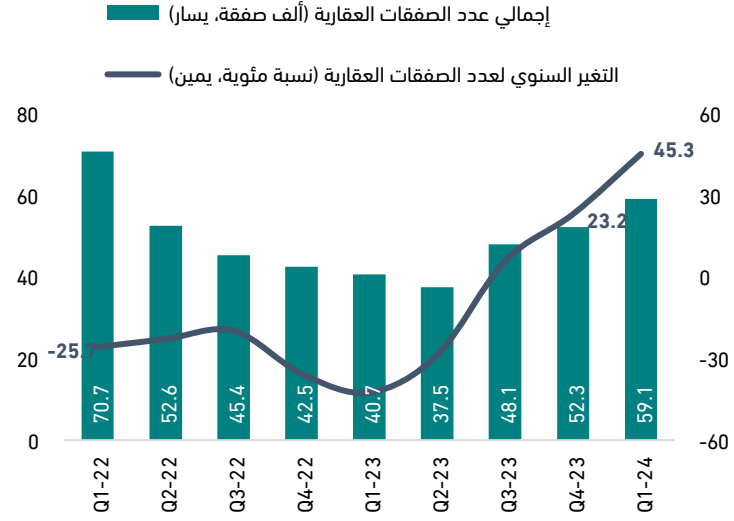
العقار: ارتفاع عدد الصفقات العقارية المنفذة للربع الثالث على التوالي

الشكل (17): إجمالي عدد الصفقات العقارية

الشكل (18): التمويل العقاري السكني الجديد للأفراد



المصدر: البنك المركزي السعودي



المصدر: وزارة العدل، 2024-5-20م

فيما شهد حجم التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية تراجعاً بنسبة 3% في الربع الأول 2024م مقارنة بنفس الفترة من عام 2023م لي سجل حوالي 22.1 مليار ريال، مع ارتفاع طفيف لعدد العقود التمويلية السكنية بنسبة 0.4% على أساس سنوي لي سجل حوالي 30.3 ألف عقد. وعلى الرغم من التراجع السنوي في حجم التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية، إلا أنه أقل من الأرباع السابقة إذ سجل عدد العقود وحجم التمويل ارتفاعاً على أساس ربعي بنسبة 12% لكل منهما.

سجلت الصفقات العقارية المنفذة في المملكة ارتفاعاً سنوياً للربع الثالث على التوالي بلغ 45.3% خلال الربع الأول 2024م لتبلغ حوالي 59.1 ألف صفقة، فيما ارتفعت على أساس ربعي بنسبة 13%، وجاء الارتفاع السنوي للصفقات نتيجة لارتفاع عدد الصفقات السكنية المنفذة بنسبة 48.1%، حيث يمثل القطاع السكني ما نسبته 85.3% من إجمالي الصفقات المنفذة. أما فيما يخص إجمالي عدد الصفقات التجارية فقد ارتفع بنسبة 32.2% على أساس سنوي، وعلى أساس ربعي بنسبة 11%. وارتفعت قيمة الصفقات إجمالاً في الربع الأول 2024م بنسبة 70% على أساس سنوي لتصل إلى أكثر من 70 مليار ريال.

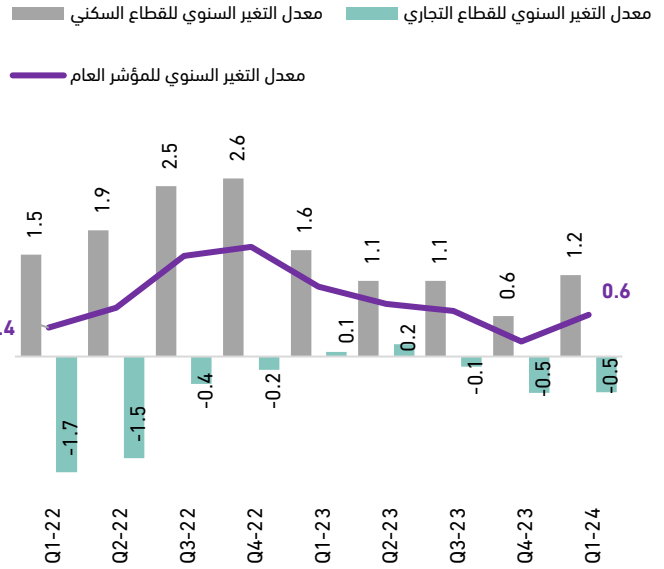


العقار: ارتفاع طفيف بنسبة 0.6% في الرقم القياسي لأسعار العقارات خلال الربع الأول 2024م

الشكل (20): النمو السنوي للرقم القياسي للعقارات حسب المنطقة



الشكل (19): الرقم القياسي العام للعقارات (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أما على مستوى المناطق خلال الربع الأول من عام 2024م، يلاحظ استمرار منطقة تبوك كأعلى المناطق ارتفاعاً في المؤشر للربع الرابع على التوالي بارتفاع قدره 3.1% على أساس سنوي ثم منطقة الباحة بارتفاع بلغ 1.7% على أساس سنوي، إذ ساهم الارتفاع السنوي للأراضي السكنية لكلا المنطقتين بنسب 3.8% و2.8% على التوالي في ارتفاع المؤشر العام.

بينما كانت منطقة حائل الأكثر تراجعاً على أساس سنوي في المؤشر العام عند 3.8% للربع الثاني على التوالي نتيجة تراجع أسعار الأراضي السكنية على أساس سنوي بنسبة 4.6%.

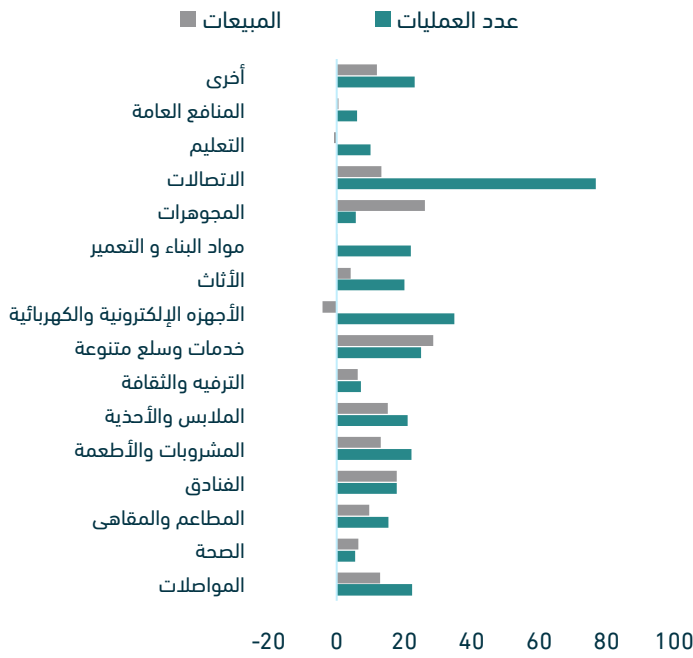
أما بالنسبة لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار العقارات للربع الأول من عام 2024م فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 0.6% على أساس سنوي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار القطاع السكني بنسبة 1.2% على أساس سنوي نظراً لأهميته النسبية في المؤشر العام وانخفاض طفيف للأسعار في القطاع التجاري بنسبة 0.5% مع تراجع الأسعار في القطاع الزراعي بنسبة 0.1%، فيما ارتفع المؤشر العام لأسعار العقارات على أساس ربعي بواقع 0.3%.

وجاء الارتفاع السنوي لأسعار القطاع السكني نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي والشقق بنسبة 1.3% و0.8% على التوالي، في حين تراجعت العمائر السكنية بنسبة 0.2% والفلل بنسبة 2.3% والبيت السكني بنسبة 1.6%.



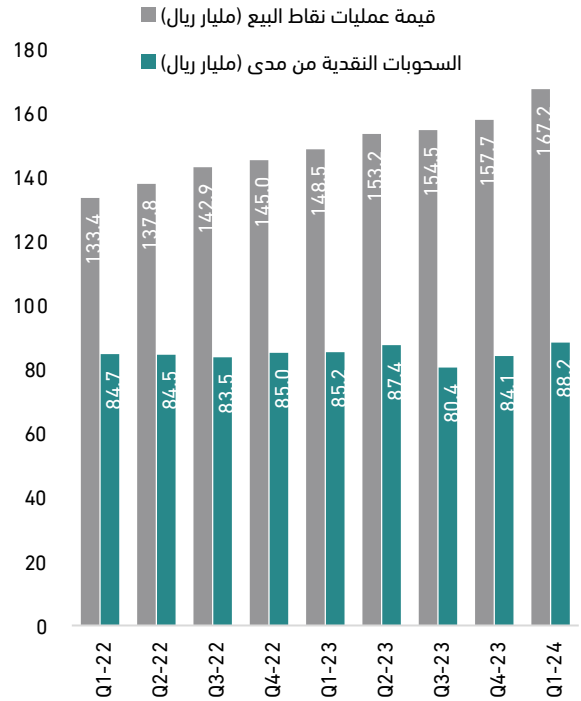
نقاط البيع والسحوبات النقدية: ارتفاع إنفاق المستهلكين في الربع الأول 2024 مع استقرار معدلات التضخم

الشكل (22): معدل التغير السنوي في عمليات نقاط البيع حسب القطاعات الربع الأول 2024



المصدر: البنك المركزي السعودي

الشكل (21): نقاط البيع والسحوبات النقدية



المصدر: البنك المركزي السعودي

ونلاحظ أن هذا النمو في قيمة عمليات نقاط البيع يتزامن مع تباطؤ معدل التضخم في المملكة إلى 1.6% في مارس 2024م على أساس سنوي مقارنة بـ 1.8% في فبراير 2024م. ومعدل التضخم في المملكة يعتبر منخفضاً قياساً بالمعدلات العالمية، وبالتالي فإن الأداء القوي للاقتصاد السعودي يعكس استمرار رغبة الأفراد والمستهلكين في الإنفاق على السلع والخدمات. ونلاحظ أن الارتفاع في قيمة عمليات نقاط البيع قد تزامن مع دخول شهر رمضان، حيث يزداد تأثير الشهر المبارك على قطاعي "المشروبات والأطعمة" و "المطاعم والمقاهي". وسجلت السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي الربع الأول من عام 2024م ارتفاعاً بنحو 3.5% لتصل إلى نحو 88 مليار ريال، مقارنة بسحوبات الربع الأول من العام السابق.

واصل إنفاق المستهلكين ارتفاعه خلال الربع الأول من عام 2024م، حيث بلغت قيمة عمليات نقاط البيع من خلال بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان نحو 167.2 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 13% على أساس سنوي. ومع نهاية الربع، بلغ عدد أجهزة نقاط البيع حوالي 1.78 مليون جهاز في مختلف أنحاء المملكة.

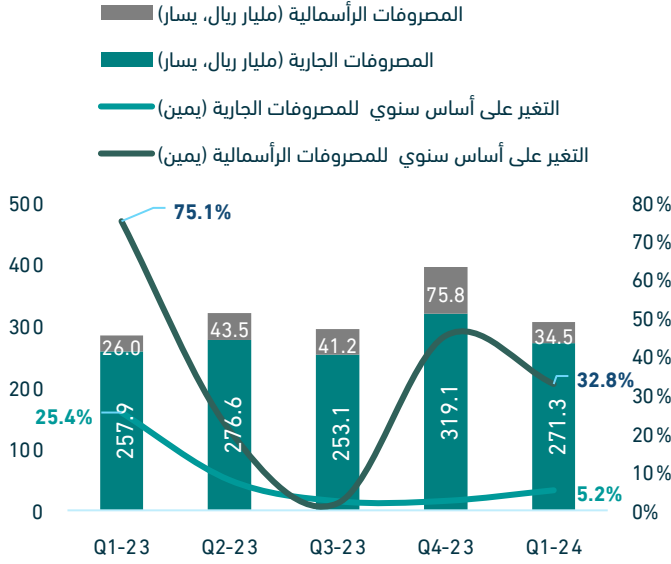
ومن حيث عدد عمليات نقاط البيع، شهد الربع الأول 2024م ارتفاعاً بنسبة 20% على أساس سنوي، وذلك في ظل نمو إنفاق المستهلكين. ونلاحظ أن العدد الأكبر من العمليات قد تركز في قطاع المطاعم والمقاهي بقرابة 675 ألف عملية. وسجل قطاع الاتصالات أعلى نمو في عدد العمليات مرتفعاً بنحو 77% عن نفس الربع في عام 2023م.

ومن حيث القيمة، كان النمو الأعلى في مبيعات نقاط البيع في قطاع خدمات و سلع متنوعة بنسبة 29%، كما سجلت مبيعات كلاً من؛ قطاعي "المشروبات والأطعمة" و "المطاعم والمقاهي" معدلات نمو بلغت 13% و 9.7% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وعلى الجانب الآخر، كانت مبيعات قطاع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية هي الأكثر تراجعاً إذ انخفضت قيمتها إلى 3.05 مليار ريال من 3.18 مليار ريال في الربع الأول من العام السابق وبترجع نسبته 4.1%.



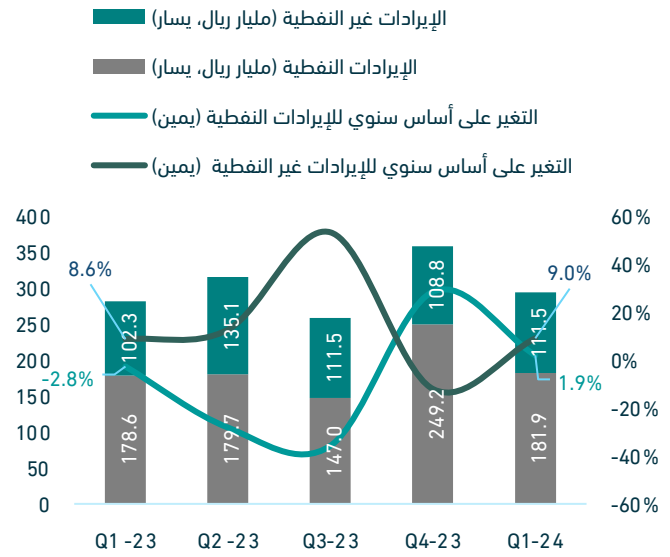
المالية العامة: نمو الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية والإيرادات الأخرى

الشكل (24): المصروفات الجارية والرأسمالية



المصدر: وزارة المالية

الشكل (23): الإيرادات النفطية وغير النفطية



المصدر: وزارة المالية

وبتحليل بنود الإنفاق، نلاحظ أن تعويضات العاملين استحوذت على النصيب الأكبر من المصروفات الحكومية الفعلية بنسبة 45.0% حيث بلغت 137.5 مليار ريال في الربع الأول من عام 2024م، ومرتفعة بنسبة 2.6% على أساس سنوي، ويأتي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 19.8% من إجمالي المصروفات وبقيمة 60.7 مليار ريال، ومرتفعة بنسبة 12.2% مقارنة بالربع الأول من عام 2023م.

وبناءً على ذلك، سجلت الميزانية العامة عجزاً مالياً قدره 12.4 مليار ريال في الربع الأول من عام 2024م، ولا يبدو هذا العجز مقلقاً، حيث يأتي في ظل توجه عام للدولة بالتوسع في الإنفاق تحقيقاً لأهداف اقتصادية طموحة ترتقي بمستوى الخدمات وتزيد الإنتاجية وتشجع الاستثمارات من القطاع الخاص والتي من المتوقع أن تدر عوائد مالية ضخمة في المستقبل.

ارتفعت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 4.4% على أساس سنوي لتسجل 293.4 مليار ريال في الربع الأول من عام 2024م، مدفوعة بنمو بلغ 1.9% للإيرادات النفطية وإجمالي 181.9 مليار ريال، وكذلك نمو 9% في الإيرادات غير النفطية وإجمالي 111.5 مليار ريال؛ مدفوعة بنمو الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، والإيرادات الأخرى بنسبة 10.8% و9.7% و12.9% على التوالي.

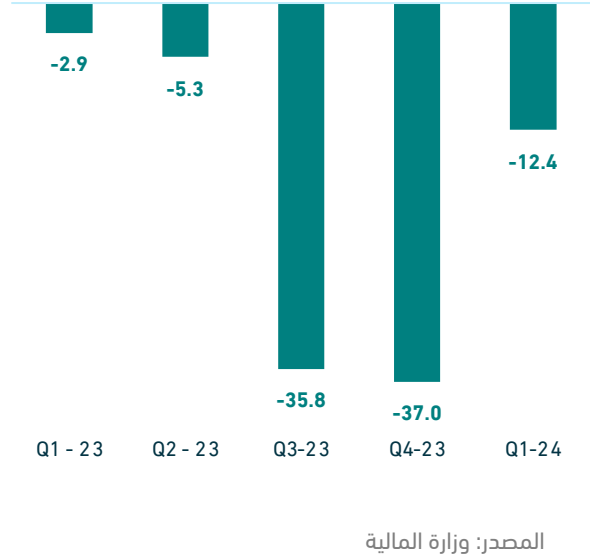
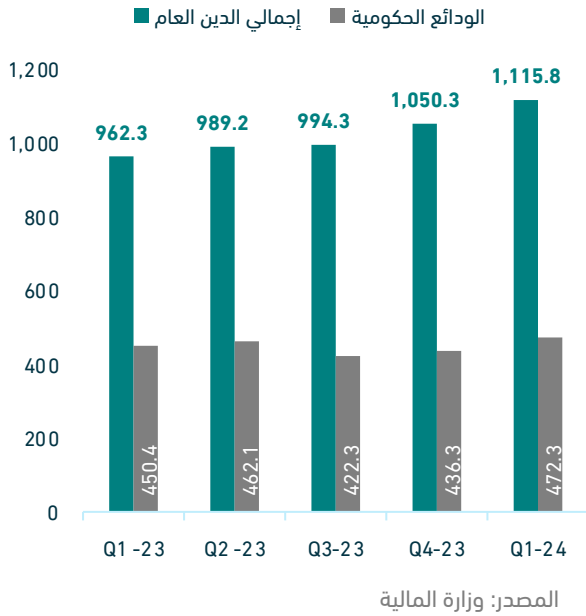
ومن جهة الإنفاق، ارتفعت المصروفات العامة للدولة في الربع الأول من عام 2024م بنسبة 7.7% على أساس سنوي لتبلغ 305.8 مليار ريال، نتيجة استمرار السياسات المالية التوسعية للإنفاق على مختلف الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وعلى المشاريع التنموية الكبرى والبنى التحتية.



المالية العامة: نمو الودائع الحكومية بنسبة 4.8%

الشكل (26): الدين العام والودائع الحكومية
(مليار ريال)

الشكل (25): الميزانية العامة
(مليار ريال)



وفي تقرير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الصادر في فبراير 2024م، أقيمت تصنيف المملكة عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف "A1" من قبل التقرير الائتماني لوكالة موديز في مايو 2024م، وذلك يدل على قوة اقتصاد المملكة. ووفقاً لتقرير وكالة فيتش يعكس هذا التصنيف قوة الميزانيات المالية والخارجية للمملكة مع صافي الأصول الأجنبية السيادية الكبيرة. وافترضت الوكالة أن المملكة ستستمر في العمل على الإصلاحات المالية والاقتصادية والحوكمة، مع الإشارة إلى الاحتياطات الأجنبية الهائلة للمملكة والتي صنفت بوحدة من أعلى نسب تغطية الاحتياطات بين الدول السيادية المصنفة من قبل وكالة فيتش.

ارتفع إجمالي الدين العام بنحو 16.0% على أساس سنوي بنهاية الربع الأول من عام 2024م ليسجل 1,115.8 مليار ريال مقارنة بـ 962.3 مليار ريال بنهاية نفس الربع من العام السابق. ويُعزى ذلك إلى سعي الحكومة لتمويل عجز الميزانية من خلال إصدارات الدين أو الاقتراض، وذلك حتى يتم الحفاظ على الاحتياطات والاستثمارات.

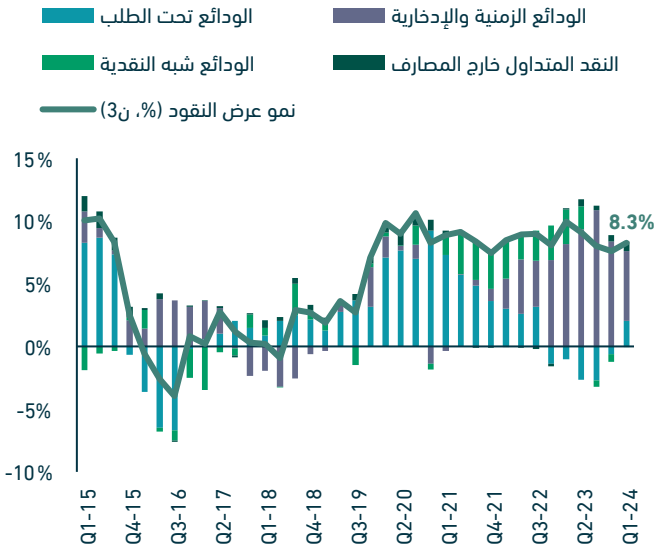
وقد ارتفع كل من الدين الداخلي والدين الخارجي إلى 665.0 مليار ريال و450.8 مليار ريال على التوالي بنهاية الربع الأول من عام 2024م، بزيادة 7.5% للدين الداخلي، و31.1% للدين الخارجي على أساس سنوي. وبلغت توقعات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 26.2%، حسب بيان الميزانية العامة للدولة 2024م، مقابل 25.4% للعام 2023م.



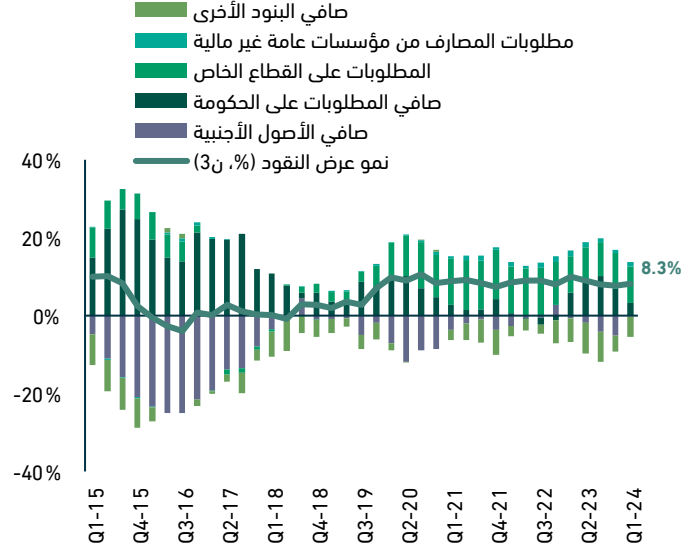
الأداء النقدي: استقرار المعروض النقدي في ظل ارتفاع صافي الأصول الأجنبية

الشكل (27): مساهمة الأصول المحلية والأجنبية في نمو عرض النقود (ن3)
نقطة مئوية ما لم يتم ذكر خلاف ذلك)

الشكل (28): مساهمة الودائع في نمو عرض النقود (ن3)
نقطة مئوية ما لم يتم ذكر خلاف ذلك)



المصدر: البنك المركزي السعودي



المصدر: البنك المركزي السعودي

تحسن أداء استثمارات الأوراق المالية في الخارج من قبل البنك المركزي السعودي للمرة الأولى منذ الربع الرابع لعام 2022م لتسجل 1013.7 مليار ريال، وبعد السبب الرئيسي في نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي وبمقدار 4% على أساس سنوي، ويعتبر أعلى معدل نمو له منذ الربع الثالث من عام 2018م مما انعكس إيجاباً على نمو السيولة المحلية والمعروض النقدي.

ارتفع إجمالي عرض النقود (ن3) في الربع الأول من عام 2024م بنسبة 8.3% على أساس سنوي ليسجل 2,823 مليار ريال مقارنة بـ 7.6% في الربع الرابع من العام السابق، إلا أنه لا يزال أقل من المتوسط التاريخي له عند 8.6% خلال الفترة من عام 2021م إلى 2023م.

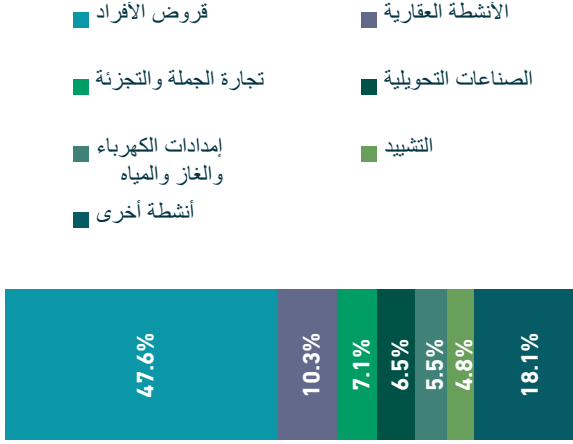
وكان للودائع تحت الطلب النصيب الأكبر من المساهمة في هذا النمو لتسجل 1,407 مليار ريال، بينما استمر انخفاض مساهمة الودائع الزمنية والإدخارية للربع الثاني على التوالي لتسجل 843.2 مليار ريال بعد ارتفاع استمر منذ النصف الثاني من عام 2022م.

وقد حافظ نمو المطلوبات على القطاع الخاص على مستوياته عند 10.4%، بينما ارتفع نمو المطلوبات على الحكومة بنسبة 6.2% مقارنة بـ 5.9% في الربع السابق. وفي ذات الوقت ازداد نمو مطلوبات المصارف من المؤسسات العامة غير المالية بدرجة كبيرة لتصل إلى 21.2% مقارنة بـ 14.7% في الربع السابق. ومن جهة أخرى استمر انخفاض نمو الودائع شبه النقدية، ولكن بوتيرة أقل مقارنة بالربع السابق لتسجل 345.8 مليار ريال في الربع الأول من عام 2024م.



الأداء النقدي: متانة الائتمان المصرفي بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة

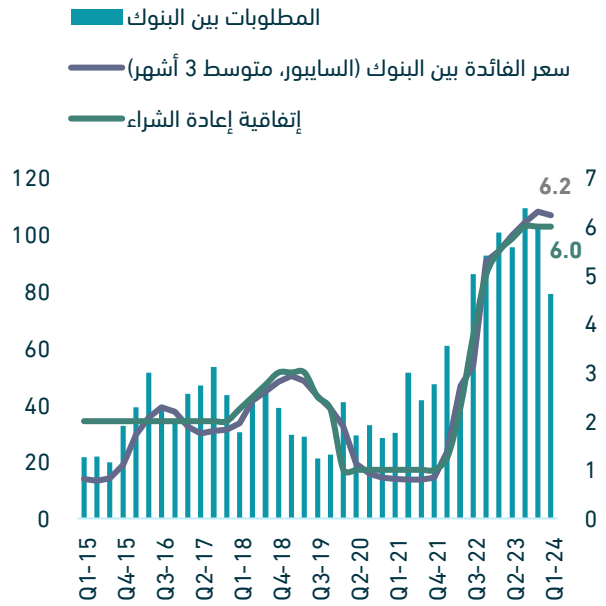
الشكل (30): نسبة الائتمان الممنوح إلى إجمالي الائتمان المصرفي وفقاً للنشاط الاقتصادي (نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي السعودي

وبالرغم من تأثر معظم الأنشطة الاقتصادية بمعدلات الفائدة المرتفعة إلا أن إجمالي الائتمان المصرفي مازال عند مستويات مرتفعة لتسجل 2,688 مليار ريال في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بـ 2,583 مليار ريال في الربع السابق و 2,411 مليار ريال في نفس الربع من العام السابق. حيث استحوذت قروض الأفراد والأنشطة العقارية على 58% من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف بإجمالي 1,271 مليار ريال و 275.1 مليار ريال، على التوالي. وفي نفس الوقت، حصلت تجارة الجملة والتجزئة على 7.1% والصناعات التحويلية على 6.5% من إجمالي الائتمان برصيد 189.7 مليار ريال و 173.1 مليار ريال على التوالي. ولازالت أنشطة الزراعة، المعلومات والاتصال، الصحة والتعليم تشكل أقل من 1% من إجمالي الائتمان المصرفي بإجمالي 58.1 مليار ريال.

الشكل (29): مؤشرات نقدية (أسعار الفائدة، والمطلوبات بين البنوك) (نسبة مئوية، مليار ريال)



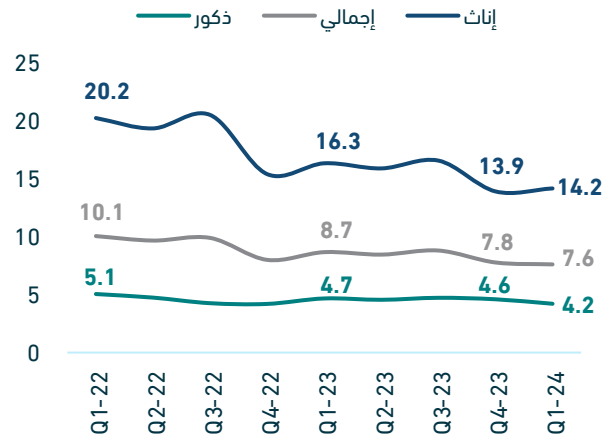
المصدر: البنك المركزي السعودي

أبقى البنك المركزي السعودي «ساما» على سعر الريبو خلال الربع الأول عام 2024م عند 6.0% بعد رفعها بمقدار 100 نقطة أساس خلال عام 2023م. وبالرغم من ذلك، ساهم الارتفاع الطفيف في المعروض النقدي (ن3) خلال الربع الأول من العام الحالي في توفير السيولة المحلية لدى القطاع المصرفي مما أدى إلى تراجع بنسبة أكبر في المطلوبات بين البنوك لتسجل 79.1 مليار ريال مقارنة بـ 102.3 مليار ريال في الربع السابق ويتراجع في النمو لتسجل -21% على أساس سنوي. كما أدى ذلك إلى تراجع طفيف في سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) إلى 6.23% من 6.31% في الربع السابق.



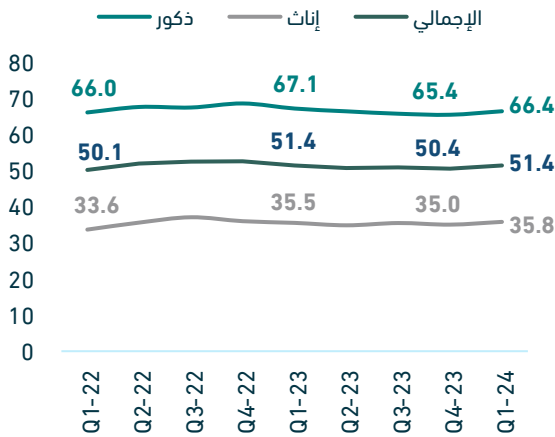
سوق العمل: معدل البطالة يقترب من المستهدف مع استمرار نمو الأنشطة غير النفطية

الشكل (31): معدل البطالة بين السعوديين
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (32): معدل المشاركة الاقتصادية
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ارتفع متوسط الأجر الشهري للمشتغلين السعوديين في الربع الأول من عام 2024م بنسبة طفيفة بلغت 0.6% بالمقارنة مع الربع السابق، حيث بلغ 10,081 ريال، متأثراً بارتفاع متوسط الأجور للذكور بنسبة 1.1%، وذلك على الرغم من انخفاض متوسط الأجور للإناث بنسبة بلغت 1.1%. وبالمقارنة بالربع المماثل له من عام 2023م، فقد ارتفع متوسط الأجر الشهري للمشتغلين السعوديين بنسبة 1.9%.

يأتي التحسن الكبير في معدل البطالة خلال الفترة الماضية نتيجة النمو الجيد للأنشطة غير النفطية، حيث نما بنسبة 3.4% في الربع الأول 2024م، على أساس سنوي. فقد أدى النمو المتواصل في العديد من القطاعات مثل نشاط السياحة وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى جذب العديد من الباحثين عن العمل السعوديين للالتحاق بمختلف الوظائف. كما أن التوسع في قطاعات كالنقل والتخزين تضيف المزيد من الفرص الوظيفية سواء في المشاريع الجديدة أو المشاريع التوسعية.

استمر معدل البطالة بين السعوديين في الانخفاض خلال الربع الأول من عام 2024م، حيث انخفض بمقدار 0.2 نقطة مئوية ليصل إلى نسبة 7.6% وذلك بالمقارنة مع الربع السابق له، وكان لانخفاض معدل البطالة وسط الذكور التأثير الأكبر على المؤشر حيث انخفض بمقدار 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 4.6%، ويلاحظ ارتفاع طفيف في معدل البطالة وسط الإناث بلغ 0.3 نقطة مئوية.

كما تراجعت نسبة البطالة بين السعوديين بمقدار 1.1 نقطة مئوية بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2023م. يعزى هذا الانخفاض مقارنة بالعام السابق إلى تراجع معدل البطالة وسط الإناث، والذي انخفض من 16.3% في الربع الأول من عام 2023م إلى 14.2% في الربع المماثل من عام 2024م، وكان ذلك نتيجة إصلاحات سياسات سوق العمل التي من شأنها تمكين المرأة وخلق فرص عمل جديدة مثل القطاعات الأمنية وبعض القطاعات الخدمية فضلاً عن القطاعات الأخرى.

ارتفع المعدل الكلي للمشاركة الاقتصادية 1.0 نقطة مئوية على أساس ربعي، ليصل إلى 51.4% في الربع الأول من عام 2024م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل المشاركة للذكور بمقدار 1.0 نقطة مئوية ليصل إلى 66.4%، وكذلك معدل مشاركة الإناث 0.8 نقطة مئوية ليصل إلى 35.8%.



إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من قِبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

